

## تأثير التحديات الداخلية للاتحاد الأوروبي على تراجع مكانته الدولية. The impact of the internal challenges on the decline of its international standing.

إكرام بخوش

جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر الاجتهاد القضائي وأثره على حركة التشريع

[Ikram.Bakhouche@univ-biskra.dz](mailto:Ikram.Bakhouche@univ-biskra.dz)

تاريخ الاستلام: 2021/09/27 تاريخ القبول: 2023/06/11 تاريخ النشر: 2023/06/15

### ملخص:

ارتبط الاتحاد الأوروبي ومنذ بداية تأسيسه بمظاهر القوة المختلفة ومتعددة الأبعاد بين ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي وحتى امني، أين اعتبرت هذه المنظمة الفوق قومية من ابرز التكتلات الناجحة والمؤثرة على مستوى النظام الدولي، ويرجع الباحثون ذلك إلى أن هذا المشروع تبلور في بداياته من قبل المفكرون والفلاسفة ورجال القانون والحكام، أين كانت هذه النقطة بمثابة أهم عامل من عوامل نجاح هذه التجربة التكاملية، إلا انه خلال الفترة الراهنة أصبح يعاني من بعض العراقيل والتحديات الداخلية التي أثرت على مستوى فعاليته مقارنة بفترات زمنية سابقة، وهذا ما تسعى هذه الدراسة إلى رصده من خلال التعرض إلى أهم التحديات الداخلية التي ساهمت في تراجع قوة ومكانة الاتحاد الأوروبي.

**كلمات مفتاحية:** الاتحاد الأوروبي، التحديات الداخلية، أزمة الديون السيادية، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، أزمة البريكست.

### Abstract:

Since the beginning of its establishment, the European Union has been associated with different and multidimensional manifestations of power between what is economic, social, cultural, political and even security, where this supranational organization was considered one of the most successful and influential blocs at the level of the international system, and the researchers attributed this to the fact that this project crystallized in its beginnings by thinkers And philosophers, jurists and sages, where was this point as the most important factor in the success of this integrative experiment, but during the current period it has become suffering from some internal obstacles and challenges that affected its level of effectiveness compared to previous periods of time, and this is what this study seeks to monitor through Exposure to the most important internal challenges that contributed to the decline in the strength and position of the European Union.

**Keywords:** European Union; internal challenges; sovereign debt crisis; terrorism; illegal immigration; Brexit crisis.

المؤلف المرسل: إكرام بخوش، الإيميل: [Ikram.Bakhouche@univ-biskra.dz](mailto:Ikram.Bakhouche@univ-biskra.dz)

. مقدمة :

يعتبر الاتحاد الأوروبي من بين أهم المنظمات الإقليمية الفاعلة في النظام الدولي الجديد، وذلك يرجع إلى جملة النشاطات والسياسات الفاعلة التي يقوم بها الاتحاد سواء على المستوى الداخلي، بين أعضاءه أو حتى في النشاطات الخارجية التي يقوم بها تجاه الدول الأخرى سواء المتقدمة أو النامية، ولكن في الفترة الراهنة أصبح يعاني من بعض التحديات التي ساهمت في تراجع مكانته الدولية نوعا ما.

ساهمت التحديات الداخلية التي يتعرض لها الاتحاد الأوروبي في الفترة الراهنة في تراجع قوته، حيث تعددت هذه التحديات بين ما هو اقتصادي مثل أزمة الديون السيادية التي كانت لها تبعات كبيرة وعميقة على منطقة اليورو، وبين ما هو امني مثل التهديدات الإرهابية وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي وهذا ما ساهم في جعل هذا الفضاء غير مستقر امنيا، بالإضافة إلى ذلك فقد ظهرت أزمت هيكليّة أثرت على وحدة الاتحاد الأوروبي مثل أزمة البريكست وخروج بريطانيا من هذه المنظمة، بالإضافة إلى تزايد نشاط القوى الكبرى على المستوى الخارجي مما ساهم في تبيين مكانم ضعف الاتحاد الأوروبي في الفترة الراهنة .

وعليه نعكف من خلال هذه الدراسة في إبراز تأثيرات التحديات الداخلية للاتحاد الأوروبي على مكانته الدولية من خلال الإشكالية التالية :

كيف ساهمت التحديات الداخلية المواجهة للاتحاد الأوروبي في تراجع مكانته الدولية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي :

✓ لمحة عن نشأة الاتحاد الأوروبي.

✓ توصيف التحديات الداخلية للاتحاد الأوروبي.

✓ مؤشرات تراجع مكانة الاتحاد الأوروبي الدولية.

## 2.لمحة عن نشأة الاتحاد الأوروبي :

بعد الحربين العالميتين وما نتج عنهما من كوارث بشرية ومادية خاصة في أوروبا ، ظهرت الضرورة الملحة لتأسيس اتحاد يجمع الدول الأوروبية رغبة في إعادة بناء هذه القارة ، والعمل على عدم تكرار حروب شاملة أخرى عن طريق إيجاد منظمات دولية وإقليمية أوروبية تعمل على ترقية التعاون الاقتصادي وغيره بين مختلف شعوب القارة ( قاسمية جمال ، ص 246 ) ، وعليه عملت ستة دول أوروبية على تأسيس النواة الأولى للوحدة الأوروبية عام 1951 وهي: (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ) ، حيث اقتضت عضوية المجموعة الأوروبية في البداية على الستة دول المؤسسة، والتي عرفت بدول النواة إذ كانت هناك مجموعة من العوامل والأسباب الدافعة بتلك الدول إلى تأسيس هاته المجموعة، ففرنسا مثلا كانت ترغب في تحقيق السلام وعدم اللجوء إلى الحرب وكذلك سعيها للحصول على أسواق لمنتجاتها وفرصة للتوسع الصناعي (محمد دحام الكردي ، 2013 ، ص 690 ) ثم سرعان ما فتح باب العضوية لباقي الدول الأوروبية وقد تأسس الاتحاد بناء على معاهدة ماستريخت الموقعة سنة 1992 بأفكار تعود إلى خمسينيات القرن الماضي .

حيث مثلت هذه المعاهدة مرحلة مصيرية للاندماج السياسي في أوروبا وقد جاءت بعدة أفكار جديدة وهي: (محمد العربي ولد خليفة ، 2001 ، ص 140) .

● تنسيق السياسات الاقتصادية وإلغاء الرقابة على تحويل العملة داخل دول الاتحاد.

● تكوين العملة الأوروبية وإعطاء استقلالية كاملة للبنوك المركزية في كل الدول الأعضاء .

● تحويل الصلاحيات المالية والاقتصادية للاتحاد النقدي الذي وقع الاتفاق على تفعيله

في اجل أقصاه الأول من جانفي 1999 .

كما جاء الاتحاد الأوروبي بجملة من المبادئ والتي يمكن تلخيصها في النقطتين

التاليتين :

\* احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم أنظمة الحكم فيها على المبادئ الديمقراطية .

\* احترام الحقوق الأساسية التي كفلتها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تنبع من التقاليد الدستورية المشتركة، باعتبارها مبادئ عامة لحقوق المجموعة الأوروبية (صلاح الدين حسن السيسي، 2008، ص 415).

من خلال ما سبق ذكره نجد بأنه من الضرورة دراسة تجربة التكامل الأوروبي، باعتباره واحدة من أبرز التجارب التكاملية نجاحا، بالإضافة إلى أن هذه التجربة قامت بين دول مكتملة المؤسسات والبنى السياسية، إذ تتمتع كل دولة من هذه الدول بخصوصية وهوية ثقافية معينة لكنها فضلت الاندماج والتكامل مع الحفاظ على التنوع الثقافي فيما بينها، أي التنوع ضمن الوحدة دون إغفال إن قوة التجربة الأوروبية تكمن أيضا في تمتع مؤسسات الاتحاد الأوروبي بسلطات حقيقية، إذ يحق لهذه المؤسسات إصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء في المجالات التي حددتها المعاهدات المنشأة، وهذا ما يضمن التوازن بين مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء وبين اختلاف أوزان الدول وقدراتها، وهذا

لم يؤثر على تطور العلاقات الاندماجية بين هذه الدول ( إبراهيم مشورب ، 2013 ، ص 238 ) ، إذ ظل لفترات زمنية طويلة قويا على الصعيدين الداخلي والخارجي إلا أنه مؤخرا نلاحظ تراجع مكانته وقوته الدولية مقارنة بالسابق ، وذلك يرجع لجملة من العوامل والتحديات الداخلية التي ساهمت في تراجع ادوار هذه المنظمة.

### 3. توصيف التحديات الداخلية لمواجهة للاتحاد الأوروبي :

يعترض الاتحاد الأوروبي اليوم جملة من التحديات على المستوى الداخلي، والتي ساهمت في تراجع مكانته نسبيا مقارنة بفترات زمنية سابقة يكمن إجمالها في التحديات التالية :

#### 1.1. أزمة الديون السيادية :

في البداية تجدر الإشارة إلى أن أزمة الديون السيادية يقصد بها فشل الحكومة في أن تقوم بتسديد ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي ، وتجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل

في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية ، وذلك حرصا منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض ، لتفادي فقدان ثقة المستثمرين في الأسواق الدولية اتجاه حكومة هذه الدولة وذلك يشكل خطر عدم التمكن من اللجوء إلى الاقتراض مجددا من الأسواق الخارجية في المستقبل ، والأكثر من ذلك فإن ردة

فعل المستثمرين لا تقتصر على أولئك الذين يحملون سندات الدولة ، وإنما قد يمتد القلق المالي إلى باقي المستثمرين الأجانب كذلك (كبير سمية، 2014 ، ص119).

ترجع أزمة الديون اليونانية إلى الأزمة المالية العالمية التي بدأت بوادرها في 2007 وانفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية 2008 ، بانهيار بنك " ليمان براذرز" وذلك بفعل العديد من الأسباب منها سعر الفائدة والمقامرة وبيع الديون والمتاجرة بها وبالتالي فإن الأزمة المالية التي بدأت بالاقتصاد الأمريكي هي أساس الأزمة الأوروبية ، وهذه الأخيرة أورثت أزمة جديدة أصابت دول اليورو وسبب ما قامت به الحكومات الأوروبية من التوسع في الاقتراض ( عبد الحميد عبد المطلب، 2014،

ص 287) ، بحيث وبعد انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي ونتيجة لضعف اقتصادها مقارنة بباقي الاقتصاديات الأوروبية لاسيما الدول القيادية في الاتحاد ، بالإضافة إلى عدم إفصاح اليونان بوضعيتها الاقتصادية الحقيقية وتجاوز المعايير المحددة من قبل الاتحاد فيما يخص العجز العام في الموازنة والدين السيادي إلى الناتج المحلي الخام ، ناهيك عن استعمال القروض في تمويل الاستهلاك من أجل مواكبة المستوى الاستهلاكي لدول الاتحاد ومع مرور الوقت أدى هذا الوضع إلى بروز أزمة مديونية متأنية من التوسع في إصدار السندات للدين السيادي من أجل تمويل العجز في الموازنة العامة (فلاق علي وآخرون، 2016 ، ص140 ) ، وعليه نجد بان أزمة الديون السيادية جاءت نتيجة التحفظات الكبيرة التي حملتها الموازنة المالية العامة لليونان، إذ يعود إخفاقها المالي نتيجة السياسة غير الرشيدة المتبعة من طرف الحكومة اليونانية، ووقوعها في مشكلة المديونية الخارجية بما يقارب 80 بالمائة مستحقة لصالح دول الاتحاد الأوروبي ،مع وجود نسب عجز في الموازنات العامة وهذا ما ترجم مدى التلاعب والغموض الذي يحيط بمختلف المعطيات المقدمة عن الوضع الاقتصادي في اليونان .( ريحان الشريف وبن بخمة سليمان ،ص 172).

من خلال ما سبق نكره تعتبر أزمة منطقة اليورو من أهم مظاهر الأزمة العالمية ،من منطلق أنها جاءت كنتيجة عن تغير الاقتصاد العالمي، مما ساهم في تأثر بعض الاقتصاديات الأوروبية الهشة بشكل كبير، وبالتالي تؤثر في الأداء الكلي لمنطقة اليورو بالتبعية ، إذ يعاني الاقتصاد الأوروبي ومنذ سنة 2009 صعوبات كبيرة تمثلت في ارتفاع قيم الديون السيادية لعدد من الدول الأوروبية، بالإضافة إلى وصول

العديد من مؤشرات اقتصادياتها إلى معدلات كبيرة من البطالة ومعدلات أكبر من التضخم وكذا أسعار الصرف. ( رحال فاطمة و نادية بلورغي، 2016 ، ص 131 ) .  
بالإضافة إلى أن هذه الاضطرابات كشفت عن مشكلتين أساسيتين هما:

\*إن المصارف الأمريكية لم تكن لوحدها التي مسها التوسع الائتماني المبني على سياسات تزيد من حجم الاقتراض وأشكاله المختلفة، فالمصارف الأوروبية هي الأخرى دخلت نسق يسمح للقطاع المالي بان يقوم بخلق المال بصورة مستقلة عن القطاع الإنتاجي وحاجاته .

\*الأزمة المالية كشفت عن مشكلة العملة الأوروبية الموحدة ( هدى حوا ، ص 02).

كنتيجة يمكن الخروج بها من خلال ما تم ذكره نجد بأنه على الرغم من محدودية ثقل الاقتصاد اليوناني في مجمل اقتصاد الاتحاد الأوروبي ، إلا أن المشكلات التي نجمت عن مشكلة الديون السيادية اليونانية أخذت في الانتقال سريعا إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي . ( رحال فاطمة وبلورغي نادية ، ص 136 ) .

وهذا ما جعل قوة الاتحاد الأوروبي تتراجع نسبيا مقارنة بقوته في فترات سابقة ، كذلك أدت أزمة المديونية الأوروبية إلى ارتفاع الأسعار عموما، نظرا لانخفاض حركة الأسواق وظهور ملامح للركود الاقتصادي العالمي، كما أن ارتفاع سعر الفائدة وكلفة الاستثمارات رفع كلفة الإنتاج ومنه الأسعار،

ومن جهة أخرى خفض الطلب الاستهلاكي ومنه انخفاض حركة الاستيراد والتصدير لهذه الدول أيضا. ( بوعروج لمياء، 2017 ، ص 441).

### 2.3 الإرهاب .

يعتبر الإرهاب من بين التهديدات الأمنية التي أصبحت تشكل خطر حقيقي على امن الأفراد والدول في الفترة الراهنة ، وهو لا يختص بالدول النامية فحسب بل أصبح تهديد يمس أيضا الدول المتقدمة، إذ ومنذ سنة 2003 أحرز الاتحاد الأوروبي تقدما في معالجة هذه الظاهرة وفقا لبرنامج

لاهاي، بالإضافة إلى إستراتيجية البعد الخارجي للعدالة والشؤون الداخلية التي تم تبنيها سنة 2005، إذ ساهمت هذه الإجراءات في متابعة التحقيقات عبر الحدود وتنظيم المقاضاة ، كل هذا كان وفق قواعد القانون الدولي ومراعاة احترام حقوق الإنسان ( مجلس الاتحاد الأوروبي، 2010 ، ص 13 ) ، إلا انه

## تأثير التحديات الداخلية للاتحاد الأوروبي على تراجع مكانته الدولية.

ما يمكن ملاحظته انه وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات فقد شهد الاتحاد الأوروبي جملة من الهجمات الإرهابية، لاسيما في السنوات الأخيرة والتي أثرت على مستوى الأمن الذي كان يسود

القارة قبل ذلك، نذكر من هذه الهجمات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي (العربية نت) :

- \* هجمات 13 نوفمبر 2015 في العاصمة الفرنسية باريس .
- \* هجمات 22 مارس 2016 استهدفت مطار بروكسل في بلجيكا .
- \* هجمات 14 جويلية 2016 استهدفت مدينة نيس في فرنسا .
- \* هجمات 22 يوليو 2016 استهدفت ميونيخ في ألمانيا .
- \* هجمات 24 يوليو 2016 استهدفت مهرجان موسيقي في ألمانيا .
- \* هجمات 19 ديسمبر 2016 استهدف سوق في العاصمة الألمانية برلين .
- \* هجمات 3 فيفري 2017 استهدفت متحف اللوفر في ألمانيا واستهدف الهجوم رجال الشرطة الذين يقومون بحراسة المتحف .
- \* هجمات 18 مارس 2017 استهدفت مطار اورلي في فرنسا.

ولمعالجة ظاهرة الإرهاب توصل البرلمان الأوروبي لجملة من التوصيات

والإقتراحات حول هذا

- الموضوع تتخلص في النقاط التالية: ( إكرام بخوش وفتوش صبرينة، 2020، ص197).
- إنشاء قائمة توضع تحت المراقبة للخطباء والواعظين في بلدان الإتحاد الأوروبي .
  - مراقبة أقوى للأفراد لضمان تحقيق الأمن والإستقرار .
  - منع مرتكبي الإرهاب المدانين من حق اللجوء .
  - تدابير لمكافحة التطرف مثل : برامج خاصة للسجون والتعليم .
  - تدريب متخصص على التطرف لمسؤولي الإتحاد الأوروبي والدول الاعضاء .
  - تعزيز الحدود الخارجية للإتحاد والفحوصات الملائمة في جميع المعايير الحدودية باستخدام جميع قواعد البيانات ذات الصلة .

### 3.3 الهجرة غير الشرعية :

نتيجة لسياسة الحدود المفتوحة التي انتهجتها الدول الأوروبية فيما بينها، أصبح لزاما على هذه الدول التنسيق فيما بينها فيما يتعلق بإدارة تدفقات الهجرة ، وهذا ما جعلها تضع شروطا مشتركة فيما بينها تضبط الدخول إلى الفضاء الأوروبي المشترك ، حيث عمل الاتحاد الأوروبي على تطوير آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية ( ساعد رشيد ، 2012ص37) ، من منطلق أن الاتحاد الأوروبي أصبح قبلة للمهاجرين غير الشرعيين لاسيما الوافدون من المنطقة المغاربية وهذا

ما بات يشكل تحدي للدول الأعضاء داخل الاتحاد ، وقد ارجع الخبراء ذلك إلى التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، فهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية

في هذه البلدان النامية، التي لازالت تعتمد إقتصاديا على الفلاحة وهذا ما يؤثر على سوق العمل خلافا لما نجده في دول الاستقبال ، وبالتالي فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية ، إذ تقدر نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال بحوالي 12% وتبلغ 21% في المجال الحضري، وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23.7% حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و15% في تونس ، هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح إلى الهجرة" خاصة في شكلها غير القانوني (محمد الخشاني ، الجزيرة .نت ) .

إكمالا للفكرة السابقة فإن ابرز ما يثير القلق الأوروبي إزاء الهجرة غير الشرعية ، وما قد تؤدي إليه من عدم إستقرار سياسي وأمني أن نسبة كبيرة من المهاجرين هم من المسلمين ، الأمر الذي يثير

تساؤلاتها حول وجود مد إسلامي تجاه دول الإتحاد الأوروبي (جمال الشلبي ، ص112) ، فقد شهدت القارة الأوروبية خلال السنوات الأخيرة تصاعدا لحركات اليمين المتطرف الداعية بشدة للحفاظ على الهوية الأوروبية الثقافية و القيمية ، إما لأغراض انتخابية سياسية داخلية ، أو لأغراض أمنية ترتبط بالتهديد الذي تشكله موجات الهجرة واللجوء القادمة من دول جنوب المتوسط ، سواء باعتبارها دول مصدر أو دول عبور ، لذلك توصل الإتحاد إلى ضرورة تبني سياسات تحد من ظاهرة الهجرة نحو الدول الأوروبية ، مع الحفاظ على المعايير والقيم الأوروبية



( مراد شحماط ولبنى جصاص ، 2020 ، ص268) ، نذكر من هذه السياسات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

### - مبادرة تسيير ومراقبة الحدود :

أصبحت التهديدات غير دولاتية بالنسبة لدول جنوب المتوسط تثير مخاوف كثيرة بسبب أشكالها المتعددة وطبيعتها المستعصية ، بحيث نظرا لالتباس المعالم وهوية الفواعل المعنية ، وتداخل العوامل في نشأتها وتطورها وتفاعلاتها ونشاطها القائم بالأساس على الحرب غير المتوازية فضلا عن طبيعتها العابرة للأوطان في أغلب الأحيان ، حيث أصبحت التهديدات الهجينة من الأسباب الأساسية للإضطرابات على حدود هذه الدول ، من هنا ظهرت فكرة " تأمين الحدود " ( أمال حجيج ، 2015 ، ص252/ 253).

### - منظمة الشرطة الأوروبية ( الاوروبول ) :

تأسس هذا الجهاز عام 1999 ، بهدف محاربة التهديدات الأمنية وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية ، وخاصة على ضوء مبدأ التنقل الحر داخل الفضاء الأوروبي كما حددته اتفاقيات "شنغن" ففي مجال الهجرة غير الشرعية ، تتولى المنظمة تنسيق التحريات والتحقيقات التي تتم على مستوى دول الإتحاد الأوروبي ، ودعم فرق البحث المشتركة ، ويقع مقرها في لاهاي الهولندية ، وتتألف من 900 عنصر ، ينسقون بين الأجهزة الأمنية لمختلف دول الإتحاد (بن بلقاسم احمد ودحية عبد اللطيف ، 2019 ، ص206).

### - قوات الأوروفورس :

يعود قرار تشكيل القوات الأوروبية الخاصة إلى اجتماع لشبونة في ماي 1995 ، حيث قررت الدول الأوروبية الأربع المطلة على حوض البحر المتوسط تشكيل هذه القوات ، والتي تم تشكيلها مع سنة 1996 ، وبالتالي فهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا وبحرا لإعتبارات أمنية و إنسانية تقررها القيادة العامة لهذه القوات ، وتتكون قيادة الاوروفورس من قادة القوات البرية والبحرية في كل من فرنسا وإيطاليا و البرتغال و إسبانيا ، ومهمتها حماية أمن و استقرار الحدود الجنوبية لأوروبا ، ويعد تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك ( لدمية فريجة ، 2010 ، ص113).

### - الفرونتكس :

في إطار سياسة الجوار الأوروبية تم إدراج سياسة " تسيير الحدود " والتي تتضمن دورها إجراءات وتدابير خاصة في هذا المجال مثل تدريب حراس حدود مدنيين وتدابير لجعل وثائق السفر أكثر أمانا ، وتهدف تلك التدابير إلى تسهيل انتقال الأشخاص مع الحفاظ على المستوى العالي للأمن أو تحسينه أكثر ، حيث تمول سياسة الجوار الأوروبية باعتبارها وسيلة للتعاون عبر- الحدودي عملية تسيير الحدود من خلال برامج مشتركة تم وضعها بين أعضاء الإتحاد الأوروبي والدول المجاورة التي تشترك مع الإتحاد في الحدود البرية أو البحرية ، وتعبير آخر أصبحت قضية تسيير الحدود الآن يتم تمويلها في إطار الوسائل المتاحة على صعيد العلاقات الخارجية للجماعة الأوروبية في هذا الصدد يشكل العمل التنسيقي بين الأوروبيول و الفروننتكس ترتيبات التعاون القائم والمقنن سابقا فيدول الإتحاد الأوروبي ( آمال حجيج، 2015، ص 258).

### 4.3 أزمة البريكسيت :

في 23 جوان 2016 صوت البريطانيون بنعم لصالح خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، وكان هذا بمثابة صدمة للدول الأوروبية إذ وبالرجوع إلى التاريخ نجد بان فكرة الانسحاب ليست جديدة، فانضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة لاقى معارضة شديدة ، فقد قام البريطانيون خلال 1975 باستفتاء وطني حول الموضوع لكن كانت النتيجة ايجابية لصالح بقاء بريطانيا، ثم بعد أربعون سنة تحديدا تم تنظيم استفتاء ثاني لكن كانت نتيجته هذه المرة لصالح انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ( راضية ياسمينه مزاني ، 2015 ص 1009 ) ، وقد تم ذلك بناء على الآلية القانونية المنظمة للدخول والخروج للإتحاد الأوروبي حيث نصت معاهدات الأوروبي على آلية قانونية تنظم انسحاب أعضائه منه ، وأدرجتها في " بند الإنسحاب " من المادة 50 في معاهدة لشبونة ، وتحدد هذه المادة سبل انسحاب إحدى الدول الأعضاء في الإتحاد بشكل طوعي ومن طرف واحد وفقا للمتطلبات الدستورية الخاصة بها وهو حق للأعضاء ، لا يتطلب استخدامه تقديم أي تبرير له ، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا التي قررت

بناء على استفتاء شعبي نظمه يوم 23 يونيو 2016 الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي ( قاسمية جمال (د.س.ن) ، ص 161).

وعليه فإن مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد شكل تحديات كبيرة من منطلق أنها أول تجربة

للتفاوض حول خروج أو إنهاء عضوية احد دول الاتحاد مما قد يؤثر سلبا على مسار التجربة الأوروبية

للتكامل والاندماج ، التي وضعت أسسها منذ خمسينيات القرن الماضي وبالتالي سيؤثر على نظام

التصويت في مجلس الاتحاد، وكذا مسألة الميزانية وحتى انخفاض الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي، والتي

تمثل بريطانيا 14 بالمائة منه إضافة إلى فكرة أن بريطانيا قوة عسكرية عالمية ومسألة خروجها من

الاتحاد الأوروبي سيفقده احد أهم أعمدته في مجال الدفاع والأمن ، وحتى السياسة الخارجية لتبقى

بذلك فرنسا القوة العسكرية الوحيدة فيه ( إيمان تمرابط ، 2017 ، ص 442 ) .

#### 4. مؤشرات تراجع مكانة الاتحاد الأوروبي الدولية .

يتعرض الاتحاد الأوروبي في الفترة الراهنة للعديد من التحديات التي ساهمت في تراجع مكانته

في النظام الدولي ،مقارنة بوقت سابق من منطلق بروز قوى دولية جديدة وتعزيز قوى أخرى لمكانتها داخل انساق هذا النظام، وماساهم في تراجع مكانة الاتحاد الأوروبي هو التحديات الداخلية التي واجهته حيث أصبح يعاني من بعض الهشاشة ، فالتحديات الاقتصادية مثلا التي عاشها الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة ، بالإضافة إلى أزمة الهوية التي يعيشها مواطنيه منحت الفرصة لعودة الأحزاب والحركات القومية في العديد من الأقطار الأوروبية ، فقد أصبح حلم الوحدة الأوروبية عرضة للانكماش ، في ظل الشكوك حول وحدة القطر الأوروبي الواحد ، وإمكانية انهيار بعض الدول الوطنية ، التي تقطنت إلى مشكلة عدم التجانس الداخلي بين مواطنيها مثل الحركات الانفصالية في اسبانيا واستكتلندا ، وعلو النبرة

القومية لدى أحزاب اليمين الفرنسي واليوناني بالإضافة إلى التذكير بالتمايز الثقافي والمذهبي في شرق أوروبا (مجموعة مؤلفين 2020، ص 145).

كما كان للتحدي الخارجي دور أيضا في هذا التراجع ، إذ يعاني الاتحاد الأوروبي من مصادر عجز هيكلية خطيرة تحد من تحوله إلى قطب دولي منافس للقطب الأمريكي مثلا ، فبعيداً عن المشكلات الهيكلية الناتجة بالفعل عن توسيع عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي، والتوتر الناشئ عن رفض كل من فرنسا وهولندا للدستور الأوروبي ، والخلاف بشأن توحيد العملة، والخلاف على حصص الأعضاء في الميزانية الأوروبية الجماعية، فإن الواقع السكاني يلعب دوراً معاكساً أيضا لمساعي تشكيل قطب دولي فمع انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الحياة، فإن المجتمعات الأوروبية الغربية ستتحول في أقل من 50 عاماً إلى مجتمعات ذات غالبية سكانية مرتفعة العمر ، ففي مجتمعات مثل إسبانيا وإيطاليا واليونان، سيكون ثلث السكان أعلى من 65 عاماً ، وسيكون الاختيار أمام أوروبا إما فتح باب الهجرة مع ما يعنيه ذلك من تغييرات ثقافية كبرى، أو البقاء كقلعة حصينة لمجتمع من المتقاعدين ومع استمرار تمسك الدول الأوروبية بمجالات سيادية أساسية في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد، فقد تتحول إلى ما يشبه المقاطعات ذاتية الحكم، يضاف إلى ما سبق أن أوروبا نفسها ليست موحدة بشأن تحولها إلى قطب دولي، وحتى ما قبل مأزق رفض كل من فرنسا وهولندا للدستور وفشل التوصل إلى الميزانية الأوروبية للعام 2005 ، توزعت أوروبا بين ميل فرنسي إلى التحول المنهجي إلى قطب دولي له هوية أوروبية محددة المعالم، مستندة إلى تقاليد أوروبا السياسية والفكرية والقيمية، وينافس ويحد من الهيمنة الأمريكية الأحادية وبين رؤية بريطانية ترى عدم ضرورة قيام مثل هذه التعددية القطبية، لأنه من الخطير جداً تقسيم الغرب إلى قطبين متميزين، أي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، (معن عبد العزيز الرئيس، 2014 ، ص134) ، حيث أن أي تقسيم سيكون لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر بأنها الدولة الوحيدة حاليا التي تملك فعليا إستراتيجية سياسية وعسكرية ذات أبعاد عالمية ، ولها القدرة على التحرك والانتشار في كل مناطق العالم ( مصطفى بخوش 2006، ص 64).

## 5.الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نخرج بالنتائج التالية :

## تأثير التحديات الداخلية للاتحاد الأوروبي على تراجع مكانته الدولية.

- \* يعتبر الاتحاد الأوروبي من بين أهم التجارب الناجحة في مجال التكامل والاندماج ، وذلك يرجع لجملة من الاعتبارات التي ميزته عن غيره من المنظمات الإقليمية الأخرى ، على غرار سياسة التدرج التي تأسس عليها أي انه قام ببناء على مراحل متعددة مدروسة بشكل فعال .
- \* كشفت أزمة المديونية التي عانى منها الاتحاد الأوروبي في كشف بعض الثغرات التي كانت نتيجة انتهاج سياسة اقتصادية غير رشيدة في بعض دول الاتحاد الأوروبي ، وهذا ما زاد من عمق الأزمة الاقتصادية التي مست معظم دوله .
- \* ساهمت التهديدات الأمنية اللاتمائية كالإرهاب والهجرة غير الشرعية في تراجع مكانة الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة وذلك لتأثير هاتين الظاهرتين على الأمن الأوروبي، أين أصبحت دول الاتحاد بيئة غير آمنة مثل السابق .
- \* اثرت أزمة البريكست بشكل عميق على الاتحاد الأوروبي من منطلق انه ولأول مرة منذ تأسيسه تناقش أعضائه على قضية خروج احد دوله المهمة وهذا ما سيؤثر على المصلحة الأوروبية ووحدها.
- \* إن ثقل دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي ساهم في تيبين مكانم ضعف سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية في الفترة الراهنة .
- \* إن مستقبل الاتحاد الأوروبي مرهون بالإرادة السياسية الحقيقية للنخب الحاكمة عبر تبني برامج فعالة لمواجهة التحديات المختلفة التي تحقق به سواء ما تعلق بالشأن الداخل أو الخارجي .

### قائمة المراجع:

#### الكتب

- (1) إبراهيم مشورب ، المنظمات الدولية والإقليمية ، (لبنان : دار المنهل اللبناني ، 2013).
- (2) جمال الشلبي ، العرب و أوروبا رؤية سياسية معاصرة ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2000).
- (3) صلاح الدين حسن السيسي ، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية ، ( القاهرة : دار الفكر العربي ، 2008).
- (4) عبد المطلب عبد الحميد ، إدارة الأزمات الاقتصادية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2014).

- (5) قاسمية جمال ،أشخاص المجتمع الدولي - الدولة والمنظمات الدولية- ، ( الجزائر : دار هومة للنشر،2013) .
- (6) محمد العربي ولد خليفة ، الجزائر والعالم ، ملامح قرن وأصداء ألفية ، (الجزائر : (د.د.ن)، 2001) .
- (7) مجلس الاتحاد الأوروبي، أوروبا أمنة في عالم أفضل، (لوكسمبورغ :مكتب إصدارات الاتحاد الأوروبي ، 2010).
- (8) مجموعة مؤلفين ،مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية : ( برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2018) .
- (9) مصطفى بخوش، حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة – دراسة في الرهانات والأهداف - ،( القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2006).
- الدوريات :**
- (1) إكرام بخوش و صبرينة فطوش ، "الظاهرة الإرهابية في الدول الأوروبية دراسة الأسباب واستراتيجيات المواجهة ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 04 ، العدد 01، سنة 2020.
- (2) أمال حجيج ، نحو قوة اورو متوسطة للشرطة وتسيير الحدود ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 12 ، جانفي 2015.
- (3) بوعروج لمياء ،الاقتصاديات الأوروبية في مواجهة أزمة المالية وأزمة الديون السيادية ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 47 جوان 2017.
- (4) بن بلقاسم احمد ودحية عبد اللطيف، المكافحة الامنية للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على حقوق المهاجر ،مجلة الدراسات القانونية والسياسية ،المجلد 05 ،العدد 01 ،سنة 2019.
- (5) تمرباط إيمان ،" خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره على مستقبل الوحدة الأوروبية" ، مجلة المجال المتوسطي ، المجلد 09 ، العدد 01 ، مارس ، 2018 .

(6) راضية ياسينة مزاني ،الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي الدوافع والانعكاسات ،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،المجلد 10 ،العدد 01،سنة 2015 .

(7) رحال فاطمة ونادية بلورغي ،دور الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية ،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، العدد الأول ،سنة 2016 .

(8) ريحان الشريف وبن بخمة سليمان ع،دوى الأزمة المالية الأوروبية ومستقبل الاتحاد الأوروبي – دراسة تحليلية – ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية بجامعة الجلفة، العدد 32 ،سنة 2018.

(9) فلاق علي وآخرون ، "انعكاسات أزمة الديون السيادية في اليونان على الاقتصاد الجزائري 2009-2015" ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، المجلد 05 ، العدد 02 ، سنة 2016 .

(10) قاسمية جمال ، العضوية والانسحاب من الاتحاد الأوروبي " انسحاب بريطانيا من الاتحاد كنموذج " ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد 15 (د.س.ن) .

(11) كبير سمية ، " أزمة الديون السيادية في اليونان :السيناريوهات والحلول " ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، المجلد 02 ، العدد 29 ، سنة 2014.

(12) مراد شحماط ولبنى حصاص ، الأبعاد الأمنية لحركة التثاقف بين ضفتي المتوسط ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، المجلد 09 ، العدد 02 ، جويلية 2020 .

الدراسات غير المنشورة :

(1) ساعد رشيد ،واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ،مذكرة ماجيستير ،(جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012).

(2) لدمية فريجة، " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، " الهجرة غير الشرعية أنموذجا"، **مذكرة ماجستير**، جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

(3) معن عبد العزيز الرئيس، الاتحاد الأوروبي والتفاعل في ظل النظام الدولي الجديد القيود والفرص، **مذكرة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، 2014. **مواقع الانترنت :**

(1) العربية نت ، (2019/09/22) ، 7 هجوما و364 قتيلا حصيلة عامين من الإرهاب في أوروبا ،متحصل عليه :-  
<https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2017/08/19/16>  
تاريخ الاطلاع: ( يوم 2019/09/22).

(2) هدى حوا ، (25/09/2019)،الأزمة المالية الأوروبية ومعضلة اليورو دراسة في إدارة الأزمات الدولية ،متحصل عليه :-  
<https://platform.almanhal.com/Reader/2/28233>  
تاريخ الاطلاع : ( يوم 2019/09/ 25).

(3)محمد الخشاني، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا الجزيرة نت ، متحصل عليه :  
<https://www.aljazeera.net/2005/03/11>تاريخ الاطلاع: (2021/08/22).